

الثنائي الشيعي» يدفع باتجاه تفعيل عمل حكومة تصريف الأعمال»

الحريري متردد والقوات تلاقية... والتيار والإشتركي لم يتبلور موقفهما

بولا مراد

تشرين الثاني 2019 الساعة 21:21 29

يدفع «الثنائي الشيعي» منذ مطلع الأسبوع باتجاه تفعيل عمل حكومة تصريف الأعمال اقتناعاً منه على ما يبدو بأن أفق تكليف رئيس لتشكيل حكومة جديدة لا يزال مسدوداً. فيعد أن بادر رئيس المجلس النيابي نبيه بري لحث الحكومة المستقلة على القيام بدورها في معالجة أوضاع البلد في ظل حالة الطوارئ التي نعيشها، داعياً إياها إلى «عقد اجتماعات واتخاذ إجراءات سريعة في مواجهة الأزمة وتداعياتها، بدلاً من ترك البلد معقلاً في مهب الريح»، لفت بيان كتلة «الوفاء للمقاومة» الأسبوعي الذي تحدث عن «موجبات دستورية تفرض على الحكومة المستقلة القيام بواجباتها في تسيير شؤون الدولة، وتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب اللبناني خاصة في ظل ارتفاع الاسعار وتدهور سعر العملة الوطنية

وينطلق موقف «الثنائي»، بحسب مصادره، من اتخاذه قراراً حاسماً بموضوع رفض ان يكون خارج اي حكومة جديدة سوف تتشكل، لافتة الى انه «يجد حالياً بانعقاد الحكومة المستقلة مخرجاً لائقاً لمعالجة الازمات المتفاقمة التي نمر بها»، مضيفة: «في حال طالت «شؤون التكليف والتشكيل، نكون بذلك محصنين من خلال اجراءات يتوجب ان يتخذها مجلس الوزراء مجتمعاً، وان كان مستقيلاً

ولا يبدو أن باقي الفرقاء قد حسموا أمرهم بملاقاة «الثنائي الشيعي» عند منتصف الطريق في عملية تفعيل تصريف الأعمال، إذ اقتصر رد الرئيس الحريري وتيار «المستقبل» حتى الساعة على ما صدر عن بعض المصادر التي أكدت ان الحكومة المستقلة تقوم بدورها بما يتيح الدستور مشددة على ان الاولوية يجب تنحصر بالدعوة فوراً لاستشارات نيابية. وتشير مصادر مطلعة على موقف الحريري الى ان الاخير «يبدو متردداً في الدعوة لاجتماعات وزارية رغم حراجه الوضع تفادياً لردود فعل الشارع الذي تصدى لعقد جلسة لمجلس النواب، فكيف الحري عقد اجتماعات للحكومة التي كان همه الابرز اسقاطها وقد نجح بذلك». وتوضح المصادر في حديث لـ «الديار» ان «بعض القوى السياسية تحاول ان تتصرف على قاعدة ان الحراك الشعبي قد تلاشى وانه يمكن اعادة عقارب الساعة الى الوراء من خلال مواصلة الأداء السياسي السابق، وهو ما لا يمكن للرئيس الحريري ان يرضى به تحت أي ظرف من الظروف خاصة انه لم يتردد في تأييد الحرام ومطالبه وهو ما دفعه لتقديم الاستقالة». وينسجم الموقف القوي مع موقف الحريري، اما موقف «التقدمي الاشتركي» «من تصريف الاعمال فلم يتبلور بعد تماماً كموقف «التيار الوطني الحر

ويعتقد الخبراء ان ما يجعل القوى السياسية مترددة في حسم امرها بموضوع تفعيل حكومة تصريف الاعمال هو النص الدستوري الذي لا يبدو واضحاً تماماً ويحتمل أكثر من تفسير

ويشير رئيس منظمة «جوستيسيا» الحقوقية الدكتور بول مرقص الى أنه بعد اتفاق الطائف أصبح تصريف الأعمال في معناه الضيق، أي ان الحكومة لا تستطيع ان تجتمع ويصبح عملها مقتصر على تسيير الأعمال العادية والقيام بمتابعات لا تحتمل انتظار تشكيل حكومة جديدة، وهو ما يدخل في اطار تسيير مرفق عام، على ان لا يترتب اية تبعات او ائقالات او اعباء على الحكومة التي سوف تتشكل، مضيفة في حديث لـ «الديار»: «اما الأعمال التصريفية والتي ترتب اعباء يمكن تأجيلها كما صرف الاعتمادات غير الطارئة، فلا تجب ان تبت «بها حكومة تصريف الاعمال

أما الحالة التي تسمح بانعقاد الحكومة، بحسب مرقص، فتتخصر بـ«وقوع أحداث خطيرة او مهمة من شأنها ان تلحق ضرراً بالمرفق العام، لافتاً الى ان ذلك حصل في العام 1975 لزيادة عدد ملاك القضاة وقرار مشروع الموازنة، وان كان الدستور الحالي مغايراً «للدستور في تلك الايام

ويعتبر مرقص انه اذا كانت الظروف بالحراجه التي هي فيها اليوم، فيمكن للحكومة ان تجتمع وبخاصة اذا طالت فترة تصريف الاعمال

الثنائي-الشيعي-يدفع-باتجاه--[HTTPS://WWW.ADDIYARCOMCARLOSCHARLESNET.COM/ARTICLE/1809845](https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com/article/1809845)

تفعيل-عمل-حكومة-تصريف-الأعمال-الحريري-متردد-والقوات